

والجر ولا يجوز في مرفوع اسم الفاعل
الا الرفع ثم بينت ان الخفض له وجه
واحد وهو الاضافة وان الرفع
له وجهان احدهما ان يكون فاعلا
والثاني ان يكون بدلا من الضمير
متأخر في الصفة وان النصب
فيه تفصيل وذلك ان المنصوب
ان كان نكرة ففيه وجهان احدهما
ان يكون انتصابه على التشبيه بالمنقول
به والثاني ان يكون تمييزا وان كان
معرفة امتنع كونه تمييزا وتعين
كوزها عليها بالمنقول به لان التمييز
لا يكون الا نكرة ثم بينت ان جواز
الرفع والنصب مطلق وان جواز
الخفض مقيد بان لا يكون الصفة

بضمير الموصوف لفظا او تقديرا و
اسم الفاعل يكون مفعول سببيا واخنيا
تقول في الصفة المشبهة زيد حسن
وجهه وزيد حسن الوجه اي الوجه
منه او وجهه فهو اما على نيابة ال
مناب الضمير المضاف اليه او على
حذف الضمير من غير نيابة عنه
ولا تقول زيد حسن عمر كما تقول
زيد ضارب عمر الثالث ان قولها
لا يكون الا مؤخرا عنها تقول زيد
حسن وجهه ولا تقول زيد و
وجهه حسن ومفعول اسم الفاعل
يكون مؤخرا عنه ومقدما عليه
تقول زيد ضارب غلامه الرابع
انه يجوز في مرفوعها النصب
والجر